النفط الكويتي ينخفض إلى 45.83 دولار للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتاً في التداولات الأخيرة، ليصل إلى 45.83 دولار، مقابل 46.11 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية التداولات أمس، مع آمال تعافي الطلب بعد بيانات اقتصادية. وصعدت أسعار الخام بعد بيانات اقتصادية كشفت عن ارتفاع النشاط الصناعي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في 19 شهراً. وتلقى الخام الأمريكي الدعم مع هبوط الدولار لأدنى مستوى في أكثر من عامين عقب التحول الجديد في سياسة التضخم لدى الفيدرالي الأمريكي قبل أن يتحول للصعود.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت بواقع 30 سنتاً لتتجاوز حاجز 46 دولار للبرميل عند التسوية ، في حين أغلقت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند مستوى 42.76 دولار للبرميل مرتفعة بواقع 15 سنتاً.

«فيتش» تتوقع أن تحافظ الكويت على التمويل السلس للحكومة

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن تحافظ الكويت على التمويل السلس للحكومة، على الرغم من استنفاد سيولة الخزانة والعقبات السياسية أمام قانون جديد يسمح بإصدار الديون.

وقالت الوكالة في تقرير حديث لها، إن الإجراءات الأخيرة توضح الإلحاح المتزايد من جانب السلطات الكويتية لحل معضلة التمويل والمرونة في اتخاذ تدابير استثنائية لتحقيق هذه الغاية.

كان مجلس الأمة الكويتي أقر في أغسطس الماضي تشريعاً يجعل توافر الفوائض المالية شرطاً مسبقاً لتحويل حصة صندوق الأجيال القادمة من إيرادات الميزانية، كما سمح القانون الجديد بإلغاء التحويل للسنة المالية المنتهية في مارس 2020، وتبع ذلك شراء صندوق احتياطي الأجيال القادمة الأصول من صندوق الاحتياطي العام، لتوفير السيولة.

وأشارت «فيتش» إلى أن تقديراتها تفيد باستمرار صندوق الاحتياطي العام حتى نوفمبر المُقبل. وعندما نوقش التشريع المُعدل للقواعد التي تحكم التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ذكر وزير المالية براك الشيتان، أن المتبقي في صندوق الاحتياطي العام نحو 2 مليار دينار، وأنه يجري استنفادها بمعدل شهري قدره 1.7 مليار دينار.

وستنخفض الآن السحوبات الشهرية من صندوق الاحتياطي العام بنحو 100 مليون دينار، وبوفر عكس القيد المتعلق بتحويل السنة المالية 2019/2020، دفعة لمرة واحدة تبلغ نحو 2.2 مليار دينار، وقد وفرت عملية التحويل السابقة مبلغ 2.3 مليار دينار لصالح صندوق الاحتياطي العام، ولكنه انعكس بالفعل في الرقم الذي أورده وزير المالية.

وقالت الوكالة: «نفترض أن تصدر الحكومة الكويتية بعد شهر نوفمبر ديوناً جديدة، أو أن يُتاح لها السحب من الأرصدة الرئيسية لصندوق احتياطي الأجيال القادمة على نطاق أوسع، وذلك في ظل عدم اليقين بشأن ما إذا كان مجلس الأمة سيصدر قانون الدين العام الجديد، الذي مازال قيد النظر منذ انتهاء العمل بالقانون القديم في 2017». ويتمتع أمير الكويت بصلاحيات دستورية واسعة ويمكنه إصدار مراسيم لها قوة القانون بعد انتهاء الدورة البرلمانية في سبتمبر ، قبل انتخابات نوفمبر. وأضافت «فيتش» أنه حتى وبدون تشريع جديد، يمكن لصندوق الاحتياطي العام الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة، وذلك على غرار ما جرى أثناء الغزو العراقي، وقد يأتي بعض الانفراج أيضاً من خلال السحب على المكشوف من قبل الحكومة من البنك المركزي بما يصل إلى 10% من الإيرادات، ما يُعادل نحو مليار دينار، برغم أن مدى خضوع هذا الإجراء لقانون الدين مازال غير واضح.

مضاعفات مُحتملة

وذكرت الوكالة أنه لا تزال هناك بعض المضاعفات المحتملة وقد تتأخر نهاية الدورة البرلمانية، التي يتم بعدها تعزيز صلاحيات الأمير، بسبب فشل البرلمان في الموافقة على ميزانية السنة المالية 2020. كما يمكن أن تُعيق المشاكل الصحية للأمير عملية اتخاذ القرار، على الرغم من أن ولي العهد أو نائب الأمير يمكن أن يقوموا بذلك.

وقد تُمكن التزامات خدمة الدين الضئيلة من إعطاء الأولوية لها، حتى بدون سحب قروض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة أو إصدار ديون جديدة.

وكان من المقرر أن تسدد الكويت نحو مليار دينار، وهو ما يزيد على 3 مليارات دولار كمدفوعات الفوائد والديون في 2020، يتبقى منها نحو 200 مليون دينار وأقل من 400 مليون دينار في 2021، أما السندات الدولية البالغة نحو 3.5 مليار دولار فإن أقرب آجال استحقاقها يقع في 2022.

وحذرت «فيتش» من أن إصدار الديون أو السحب من الأصول سيؤديان إلى إضعاف الميزانية العامة للدولة، التي تعبر قوية بشكل استثنائي وتوفر الدعم للتصنيف السيادي للبلاد.

ومع ذلك، فإن صافي الأصول الأجنبية السيادية للكويت يبلغ نحو 600 مليار دولار أو 500% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، وحتى مع الوتيرة السريعة للسحب من الأصول، فإن تصنيف الكويت سيبقى أعلى بكثير من متوسط التصنيفات السيادية للدول المصنفة بدرجة (AA) لسنوات عديدة قادمة.

وقالت الوكالة: «عند التأكيد على تصنيف الكويت عند درجة (AA) في أبريل/نيسان الماضي؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة، لاحظنا أن إجراء التصنيف السلبي قد ينتج عن استمرار استنفاد رصيد صندوق الاحتياطي العام في غياب قانون ديون جديد، أو تشريع يسمح بالسحب من صندوق الأجيال القادمة، أو فقدان الثقة في قدرة السلطات الكويتية على اتخاذ تدابير استثنائية أخرى لضمان خدمة الديون في الوقت المناسب، مما قد يؤدي إلى النظر في إجراء تصنيف سلبي».

«أسواق المال» توافق على إدراج شركة بورصة الكويت بالسوق الأول

أصدر مجلس المفوضين امس الأربعاء، قراراً بالموافقة على طلب إدراج شركة بورصة الكويت في السوق الأول، وذلك بعد استيفاء طلب الإدراج المقدم من شركة الاستثمارات الوطنية – بصفتها مستشار الإدراج – لجميع المتطلبات اللازمة للبت في الطلب.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي امس، إن بورصة الكويت تدخل اليوم مرحلة جديدة كشركة مدرجة بالسوق الأول، وما يترتب على ذلك من التزامها بالمعايير العالية لهذا السوق، وبما يعزز مكانتها في تحقيق أعلى معايير التنافسية والشفافية، بالإضافة إلى توفير الفرص لجميع المستثمرين في التداول في أسهمها بما يساهم في تنويع قاعدة رأس المال وفئات المستثمرين.

وبذلك تكون بورصة الكويت هي أول بورصة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص تدرج أسهمها في ذاتها بمنطقة الخليج أو ما يعرف عالمياً بمصطلح (Self–listed Exchange).

وتأسست شركة بورصة الكويت للأوراق المالية كشركة مساهمة كويتية بتاريخ 22 أبريل 2014، ويبلغ رأسمالها المصدر والمدفوع بالكامل نحو 20.08 مليون دينار موزعاً على حوالي 200.8 مليون سهماً وجميعها أسهم نقدية مدفوعة.

وقد قامت الهيئة بتنظيم وإنجاز عملية خصخصة الشركة والاكتتاب العام لنسبة 50% من مجموع أسهم راس مالها وبقيمة اسمية مقدارها 10.04 مليون دينار (عدد 100.4 مليون سهم) لجميع المواطنين الكويتيين المسجلين المقيدة أسماؤهم في نظام المعلومات المدنية خلال الفترة من 1 أكتوبر 2019 حتى 1 ديسمبر 2019.

وقد بلغت نسبة تغطية اكتتاب البورصة حوالي 850% وبإجمالي عدد مكتتبين بلغ 82.777 ألف مُكتتب.

كما يأتي هذا القرار بعد قيام الهيئة بتنظيم حالة إدراج البورصة في ذاتها، من خلال إصدار القرارات ذات الصلة في يونيو الماضي، والتي تهدف إلى توفير الإطار التنظيمي والرقابي اللازم للتعامل مع حالة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بصفتها شركة مدرجة وجهة مشرفة على الشركات المدرجة في الوقت ذاته، بالإضافة إلى ضمان تحقيق استقلالية البورصة في أداء مهامها.

وسوف يُحدد تاريخ إدراج أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في البورصة بالاتفاق بين الشركة وهيئة أسواق المال.

وأكدت الهيئة في البيان على مواصلة جهودها الهادفة إلى خلق سوق جاذب لإدراجات نوعية ولطرح منتجات استثمارية جديدة بما يتماشى مع تطلعات المستثمرين بمختلف فئاتهم، وتحقيق حماية المتعاملين في السوق، حيث تعكف الهيئة حالياً على تطوير بعض قواعد الإدراج واستشارة أطراف متعددة محلياً وعالمياً قبل إصدار القرارات ذات الصلة.

«إثمار» يصعد 14.5 بالمئة بعد التوصل لاتفاق بشأن استحواذ «البحرين والكويت»

مؤشرات البورصة تتباين عند الإغلاق.. وأحجام التداول تواصل الصعود

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الأربعاء على تباين، حيث هبط المؤشران العام والأول بنسبة 0.10% و0.25% على التوالي، بينما ارتفع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.33% و0.49% على الترتيب.

وواصلت أحجام التداول في البورصة صعودها اللافت منذ بداية الأسبوع الجاري، لتُسجل امس ثاني أكبر حجم تداول لها في عام 2020 بكميات بلغت 386.81 مليون سهم جاءت بتنفيذ 11.9 ألف صفقة بقيمة تُقدر بحوالي 35.38 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات انخفاضاً امس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بتراجع نسبته 1.22%، فيما ارتفع 6 قطاعات يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبته 4.47%.

وجاء سهم «النخيل» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 7.5%، بينما تصدر سهم «يونيكاب» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 12.75%. وحقق سهم «زين» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.33 مليون دينار مُتراجعاً 1.69%، فيما تصدر سهم «بتروجلف» نشاط الكميات بتداول 69.73 مليون سهم مُرتفعاً 4.33%.

وانتعش سهم شركة الإثمار القابضة المدرج في أسوق دبي والبحرين والكويت المالية، خلال تعاملات امس الأربعاء، بعد أن توصلت لتفاهم مبدئي مع بنك البحرين والكويت المُدرج في بورصة البحرين بخصوص الاستحواذ على عمليات بنك الإثمار.

صعد السهم بالنسبة القصوى في سوق دبي المالي مسجلاً نمو 14.51 بالمائة. وجرى تداول 13.16 مليون سهم، بعد أن نفذ المستثمرين 89 صفقة على السهم في سوق دبي المالي.

أما في بورصة البحرين فقد صعد سهم إثمار بنحو 7.69 بالمائة من خلال تداول 800.13 ألف سهم في ذات الوقت.

وفيما يتعلق بخطة بيع الأصول وإعادة الهيكلة، فقد أوضحت شركة الإثمار في بيانها أنها تعمل في الوقت الجاري على تحسين قاعدة رأس المال عبر بيع أو إعادة هيكلة بعض الأصول غير الأساسية.

وبدأت شركة الإثمار القابضة منذ فترة قصيرة مُحادثات أولية مع بنك البحرين والكويت، المُدرج في بورصة البحرين لبحث إمكانية استحواذ البنك على بنك الإثمار في البحرين المملوك بالكامل لإثمار القابضة.

وأعلنت شركة الإثمار القابضة مؤخراً عن تكبدها للخسائر بنهاية النصف الأول من العام الجاري والمنتهي في 30 يونيو 2020، وذلك بسبب تأثير انتشار فيروس جائحة كورونا.

وسجلت الشركة أيضاً خسائر متراكمة في تلك الفترة بلغت 795.6 مليون دولار، تمثل 105 بالمائة من رأس المال، مقارنة بنسبة 98.5 بالمائة في نهاية العام الماضي.

تثبيت تصنيف «الكويت الوطني» بنظرة مستقرة

قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف بنك الكويت الوطني لعجز المُصدر طويل الأجل عند الدرجة (AA–)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إن الوكالة ثبتت تصنيف عجز المُقدر قصير الأجل عند (F1+)، وتصنيف الجدوى المالية عند (a–)، وتصنيف الدعم (1)، وتصنيف أرضية الدعم عند (AA–).

وأوضحت «فيتش» في تقريرها أن تصنيف الدعم للبنك عند درجة (1) وتصنيف أرضية الدعم عند درجة (AA–) يعكس وجهة نظر الوكالة للاحتماليات المرتفعة جداً للدعم الذي ستقدمه الحكومة الكويتية للبنوك المحلية ومن ضمنها «الكوي الوطني».

أما النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف عجز المُصدر طويل الأجل للبنك فيعكس التصنيف السيادي لدولة الكويت.

كانت أرباح البنك أظهرت انخفاضاً استثنائياً بنحو 47% في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 111.09 مليون دينار، وذلك نتيجة التغير في البيئة التشغيلية والإجراءات الاحترازية والتنظيمية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.

عبر أجهزة الجوال

«التجاري الكويتي» يستعين بحلول رقمية لتقديم خدمات الدفع اللاتلامسي

عبد العزيز عيسى ملك

يمكن لعملاء البنك التجاري الكويتي التمتع الآن براحة الدفع عبر التطبيق الهاتفي الخاص بالبنك. الحل يتيح حفظ وحماية بطاقات الخصم والائتمان رقميا على هاتف العميل باستخدام تقنية تاليس الآمنة.

استعان البنك التجاري الكويتي بـ«مركز الخدمات الموثوقة من جيمالتو» التابع لشركة «تاليس» ليوفر لعملائه ميزة الدفع اللاتلامسي الآمن عبر هواتفهم الذكية. وتتيح تقنية الترميز الآمن حفظ بطاقات الخصم والائتمان على الأجهزة العاملية بنظام «أندرويد»، بشكل يضمن حماية بيانات المستخدمين الشخصية من العمليات الاحتيالية.

للحصول على هذه الخدمة، يتعين على عملاء البنك التجاري الكويتي تنزيل تطبيق الخدمات المصرفية الهاتفية الخاص بالبنك على جهاز يعمل بنظام أندرويد وتسجيل بطاقات الدفع الخاصة بهم ضمن التطبيق. وفي غضون ثوان سيتم وضع البطاقات في إصدارها الرقمي تحت تصرُف العميل ضمن التطبيق، لتكون جاهزة للاستخدام في عمليات الشراء. ويمكن بعد ذلك استخدام التطبيق، الذي يدمج أيضا حزمة «تاليس جيمالتو» لتطوير البرمجيات، كمحفظة رقمية لإتمام عمليات الشراء بشكل سريع ومباشر عند نقاط البيع المتوافقة مع تقنية الدفع اللاتلامسي.

ويستند حل «تاليس» الجاهز للاستخدام إلى الحوسبة السحابية، ويعمل على تمكين الترميز السلس والآمن، حيث يحول تفاصيل البطاقة الفعلية إلى رمز رقمي يمكن دمجه بسهولة في الهواتف الذكية والأجهزة القابلة للارتداء. مع ضمان أعلى معايير الحماية من الاحتيال لمنع المحتالين من الوصول إلى البيانات الحساسة للمستخدمين.

وعبر هذه الخدمة، يوسع البنك التجاري الكويتي من شراكته رفيعة المستوى مع شركة تاليس. فحاليا، يعتمد البنك الذي هو أحد أكبر المؤسسات المالية في الكويت، على حلول تاليس لإصدار بطاقات يوروباي ماستركارد فيزا اللاتلامسية، إلى جانب حلول الإصدار الفوري لتخصيص وطباعة البطاقات على الفور.

«يلتزم البنك التجاري الكويتي بتقديم أكثر الخدمات المصرفية ابتكارًا وإثارةً لعملائه. وتعد خدمة الدفع اللاتلامسي عبر الهاتف المحمول أحدث محطة في هذه الرحلة، ما يعكس أيضًا ثقتنا بشركة تاليس لمساعدتنا في تقديم أحدث ابتكارات الدفع الرقمية المتقدمة».

من جانبه، قال عبد العزيز عيسى ملك، مساعد مدير عام – مركز البطاقات في البنك التجاري الكويتي: «اسهاماتنا في رحلة نجاح البنك التجاري الكويتي مستندة إلى خبرة أمنية لا مثيل لها في مجال نشر المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة لمزودي البطاقات والمحافظ في جميع أنحاء العالم. ونعمل الآن بشكل وثيق مع البنك التجاري الكويتي لتقديم تجارب رقمية جديدة للمستهلكين الشباب في الكويت الملمين والراغبين بأحدث المستجدات التقنية».